



قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية: من منظور المساواة بين الجنسين
التقرير الوطني: جمهورية السودان

إعداد

الدكتورة/ سهير أحمد صلاح

2022

مقدمة

يعتبر السودان من أوائل الدول التي نالت فيها المرأة حق الترشيح والانتخابات في عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وقد لعبت العادات والتقاليد والثقافة السودانية أدواراً مختلفة في تشكيل واقع المرأة السودانية، كما لعبت الأنظمة والحكومات المختلفة أدواراً هامة في قضايا مشاركة المرأة في الحياة العامة والملفت للنظر المفارقة الواضحة في زيادة نسبة مشاركة النساء في ظل الأنظمة التي يمكن أن نطلق عليها حكومة الحزب الواحد أو حكومة وصلت للحكم عن طريق انقلاب عسكري ولها ايدولوجية محددة شيوعية اشتراكية أو إسلامية، كما هو الحال في فترة حكومة مايو في الفترة بين 1969م حتى 1985م، وحكومة الانقاذ الوطني في الفترة من 1989م حتى 2019م كما يتضح ذلك من خلال استعراض الورقة لنسب المشاركة في هذه الحقبة (أنظر جدول رقم 2)، هذه الظاهرة جديرة بالملاحظة والتحليل. هذه الدراسة من ضمن الدراسة الاقليمية حول قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية: رؤية عربية من منظور النوع الاجتماعي. لاشك أن هذه الدراسة هامة لأنها تساعد في فهم أوضاع النساء في بلداننا وما هي المعوقات التي تحول دون رفع نسبة مشاركة النساء في السودان، وتقدم الحلول المناسبة سواء كانت حلول في مجالات الوعي والثقافة المحلية لكل بلد أو على مستوى التشريعات والقوانين الخاصة بمشاركة النساء في الانتخابات وفي الوظيفة العامة أو في مراكز صناعة القرار في الدولة أو على مستوى الأحزاب السياسية. تعمل الدراسة على تحليل التشريعات الخاصة بمشاركة النساء من الدستور والقوانين العامة وقوانين الانتخابات المختلفة إضافة الى قوانين الأحزاب السياسية، ومعرفة مواطن القصور في هذه التشريعات وماهي معوقات تطبيقها على ارض الواقع. كما تعمل الدراسة على تحليل البيئة الاجتماعية والثقافية لواقع المرأة السودانية، ما هي الايجابيات المحفزة والسلبيات المعيقة للمشاركة السياسية للمرأة السودانية. كما تعمل على تحليل الواقع السياسي والبيئة السياسية من واقع الأحزاب السياسية وقوانينها ومدى فعاليتها في الدفع بمشاركة المرأة السودانية على مستوى الجهاز التشريعي والتنفيذي ومدى مشاركتها في مواقع اتخاذ القرار، على مستوى الدولة أو على مستوى الأحزاب السياسية وهل التزمت الأحزاب السياسية على تضمين قوانينها تحديد نسبة معينة في هياكل الحزب لمشاركة النساء في اتخاذ القرارات ورسم السياسات داخل أجهزة الحزب؟

بيد أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة على مستوى الدول العربية عامة والسودان بصفة خاصة في إقرار تشريعات تهدف الى تصحيح وضع المرأة في كافة مجالات التنمية خاصة في جوانبها المتعلقة بالمشاركة السياسية فإن القصور المسجل على مستوى تمكين المرأة من المشاركة في مسلسل التنمية وتمكينها من الآليات القانونية للإنخراط في العملية السياسية كمدخل لتعزيز دورها في صنع القرار ما زال يطرح العديد من الأشكالات القانونية في مقدمتها سؤال التأهيل القانوني ودوره في تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية.

وقد شكل النهوض بحقوق المرأة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتجاوز الاعطاب والمعوقات التي أثرت على وضع المرأة ، واحداً من أهم المطالب التي دافعت عنها الحركات الحقوقية بصفة عامة والحركات النسائية بصفة خاصة، والتي رفعت شعار تعزيز حقوق المرأة في كافة الميادين مع تأهيل المنظومة القانونية حتى تكون عند حجم التطلعات، وهو ما ساهم في اعتماد تشريعات حاولت تعزيز دور المرأة وتمكينها من تعزيز تمثيلها في المؤسسات المنتخبة في مراكز صنع القرار في السودان. وبالرغم من اتخاذ الدول العربية عدة خطوات تشريعية خاصة بعد الحراك الاحتجاجي عام 2011م سعت الى دعم المشاركة السياسية للمرأة وضمان الرفع من تمثيلها في المؤسسات المنتخبة، إلا أن أوضاع المرأة في السودان بعد الثورة التي أطاحت بنظام البشير في ابريل 2019م قد اختلف قليلاً إذ لم تقم انتخابات حتى الآن (يناير 2023) وتدننت نسبة مشاركة النساء بصورة كبيرة وملحوظة في الجهاز التنفيذي على مستوى مجلس الوزراء ومجلس السيادة إذ بلغت أقل من 13.3% في العام الأول "2019-2020م" وتدننت بصورة كبيرة في الفترة الاخيرة، إلا أنها بالمقابل حصلت لأول مرة على وزارة الخارجية ووزارة المالية والتي ظلت حكراً على الرجال منذ الاستقلال.

هذه الدراسة تسمح بالمقارنة لواقع المرأة السودانية مع النساء في البلدان العربية المختلفة وتبادل التجارب والخبرات ودعم قطاعات المرأة في هذه البلدان بالتدريب والتنسيق وتبادل المعلومات عبر منظمة المرأة العربية وجامعة الدول العربية حتى نرتقي معاً بنسبة مشاركة المرأة العربية وكفاءتها في الأداء على مستوى الاجهزة التشريعية والتنفيذية بدولتها وعلى مستوى المنظمات الاقليمية والدولية أيضاً. وكذلك نرجو منها المساهمة في تشكيل الاتفاقيات والقوانين والسياسات الدولية والاقليمية الخاصة بالمرأة بما يتناسب مع القيم والأخلاق في منطقتنا العربية. هذه الدراسة تختص بأخر ثلاثة انتخابات قامت في السودان وهي انتخابات

2010، 2015، 2020م والتي أجاز فيها قانون الانتخابات ولم تقم بسبب قيام الثورة السودانية في أبريل 2019م.

أهمية الدراسة:

ظلت المرأة عموماً محرومة لفترات طويلة من التاريخ من المشاركة السياسية في السودان لأسباب مختلفة ثقافية واجتماعية وربما دينية في بعض الحضارات القديمة، وقد سعت كثير من المنظومات والمصلحين الى دفع النساء للمشاركة في الحياة العامة بأساليب ووسائل مختلفة سعياً لانصاف الأقليات، منها نظام الكوتة أو الحصة، "ولقد اقترحت هذه الآلية- الكوتة- في منهاج عمل بكين 1995 التوصية 182 كوسيلة لزيادة مشاركة المرأة في مواضع صنع واتخاذ القرار بهدف ازالة الغبن والتمييز التاريخي الذي حدث بسبب العوامل الإجتماعية والثقافية التي حالت دون المساواة النوعية في المشاركة السياسية وصنع القرار، كما تعود الي التزام الدول علي ضرورة اتخاذ إجراءات إيجابية لصالح المرأة وذلك بدفع عملية تمثيلها في أجهزة الحكم بنسبة لا تقل عن 30% كحد أدنى."1 وهي خطوة جريئة حفزت العديد من الدول من بينها السودان لتبني نظام الكوتة كمعالجة ذات بُعد نوعي تعكس أهمية الحقوق السياسية والتشريعية للمرأة وتفتح آفاق الوصول لمواقع اتخاذ القرار للمشاركة في صناعة القرار التشريعات في الدولة. بعد مؤتمر بكين 1995م ترسخ مفهوم النوع كأحد المفاهيم التي ترتبط بالتنمية المستدامة وأصبحت مشاركة النساء في الحياة العامة بفرص متساوية ومتكافئة أحد المفاهيم المرتبطة بالعدالة الاجتماعية، إذ لا يمكن أن نتوقع تطور مجتمع بنصف أفراد فقط والنصف الآخر يعاني التهميش والإبعاد عن المشاركة وخاصة المشاركة السياسية والتي تعتبر مدخلاً هاماً للتنمية.

في السودان حدثت تطورات هامة على مستوى الدستور (دستور 1998م ، دستور 2005) وقانون الانتخابات (قانون انتخابات 2008م، 2010م، 2015، 2018م) والتي أقرت أن تكون نسبة مشاركة النساء في البرلمان في الحد الأدنى 30% والتي حققت فيها النساء نسبة 33% في آخر برلمان 2015- 2019م، وفي الجهاز التنفيذي الى نسبة أكثر من 33% بقليل. على الرغم من هذا التطور في نسب المشاركة إلا أن

¹ - نعمات كوكو (بدون تاريخ)، ورقة عمل بعنوان الانتخابات في السودان الفرص و التحديات، المعهد الاقليمي للنوع والتنوع والسلام والحقوق، في الفترة قبل الانتخابات.

هنالك كثير من الاشكالات التي ترتبط بثقافة المجتمع أو تطبيق وتطوير التشريعات على مستوى الدولة أو على مستوى الأحزاب السياسية التي من المفترض أن تعمل على التأهيل والتدريب للنساء حتى ينافسن على مستوى الأجهزة التشريعية والتنفيذية في المركز والولايات والمحليات، وحتى نصل الى مرحلة المنافسة الحرة دون الاضطرار لنظام الكوطة.

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تحدد مدى امكانية التشريعات على مستوى الدستور وقانون الانتخابات وقوانين الأحزاب في رفع نسبة وكفاءة مشاركة النساء في الحياة العامة، وفي أجهزة الأحزاب السياسية. إضافة الى مشاركتها في لجان البرلمان ورئاسة اللجان الهامة به، وكذلك وزارات الجهاز التنفيذي غير التقليدية من تعليم وصحة ورعاية إجتماعية، الى وزارات مثل المالية والخارجية والداخلية ورئاسة الوزراء. كذلك يجب أن نستحضر مقارنة النوع الاجتماعي والاتفاقيات الاقليمية والدولية التي تدعو الى تمكين المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة

الهدف العام: تعزيز مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في الحياة السياسية في السودان.

1. استعراض القوانين الانتخابية وقوانين الأحزاب السياسية في كفالة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في السودان.
2. إبراز دور القوانين الانتخابية وقوانين الأحزاب السياسية في كفالة مشاركة المرأة السودانية في الحياة السياسية.
3. الكشف عن النواقص التي تعترى قوانين الانتخابات وقوانين الأحزاب السياسية المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية في السودان.
4. تقديم مقترحات للمعنيين بالتشريع من أجل تجاوز التحديات التي تحول دون تعزيز المشاركة السياسية للمرأة السودانية.

5. وضع استراتيجية عمل من أجل الإدماج الكامل للنوع الاجتماعي في منظومة التشريعات والقوانين لتعزيز مشاركة المرأة السودانية في الحياة السياسية ورفعها الى واضعي السياسات العامة.

6. إبراز التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة السودانية.

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لدراسة تاريخ المشاركة السياسية للمرأة السودانية وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الظاهرة من خلال الواقع والسياق والأرقام.

السياق الاجتماعي والثقافي لمشاركة المرأة السودانية

يظل المجتمع السوداني مجتمعاً تقليدياً في غالبه وخاصةً في المناطق الريفية في نظريته لمشاركة المرأة في الحياة العامة على الرغم من أنها تلعب دوراً هاماً على مستوى الأسرة والنشاط الاقتصادي الزراعي والرعي كنشاط اقتصادي أسري. ويختلف هذا الأمر من منطقة لأخرى ومن قبيلة لأخرى ومن حقبة تاريخية لأخرى أيضاً. "في العصور والممالك القديمة ففي مملكة مروحي (900-350 ق م) ومملكة نبتة (1504-1450 ق م) كان لها تأثير إيجابي في الحياة العامة حيث كان لها دور سياسي في استقرار البلاد وتأمين أركان الدولة ويبدو ذلك في المعابد والقصور والمشاهد والنقوش المنحوتة والكتابة القديمة"² هذا التاريخ له تأثير واضح على شخصية المرأة السودانية وقدرتها على الاقتحام والمبادرة، وهذا لا ينفى عصور انحطاط مرت بها المجتمعات في تعاملها مع النساء. بعض المجتمعات بدأت تعليم البنات متزامناً مع تعليم الأولاد في الخلاوي³ حتى أن بعض النساء أسسن خلاوي خاصة بهن وكان لها تأثير إيجابي على مجتمعاتهن. وارتبط هذا التعليم بحركة التصوف في السلطنة الزرقاء (1505-1821م) استمر التعليم الديني في فترات الممالك الإسلامية القديمة إلا أنه كان محدوداً، وفي فترة الثورة المهديّة⁴ (1881-1899) كما تمتعت المرأة بمكانة مرموقة عند القبائل التي أخذت بنظام الأمومة والخوولة مثل قبائل البجة والعبادة والبشاريين- في شرق السودان- والنوبة وبعض قبائل دارفور وكردفان- في غرب السودان- هياً هذا النظام مكانة عالية للمرأة⁵ لكن يظل هذا التأثير محدود. أما في فترة الاستعمار البريطاني 1898-1956م فقد ربط المستعمر التعليم

² - سهير احمد صلاح ، رجاء حسن خليفة، النهوض بتعليم المرأة في السودان، ورقة مقدمة لمؤتمر منظمة اليونسكو بباريس 2016م، ص 2.

³ - الخلوة مؤسسة تعليمية أهلية يتعلم فيها الصبيان والبنات القرآن الكريم واللغة العربية والحساب.

⁴ - الثورة المهديّة هي الثورة التي قادها الإمام محمد أحمد المهدي ضد الحكم التركي وحكمت الفترة 1881-1899م حتى دخول الاستعمار الانجليزي الى السودان.

⁵ - سهير أحمد صلاح، رجاء حسن خليفة، مصدر سابق، ص 2.

بالتبشير الكنسي الأمر جعل المجتمع يحجم عن قبول التعليم النظامي للبنات، مما جعل المجتمع يبادر لتأسيس التعليم الأهلي فكانت مدرسة رفاعة -في وسط السودان- اول مدرسة للتعليم النظامي البنات بمجهود المرحوم بابكر بدري 1907م- سبقتها السيدة مريم بنت السيد هاشم الختمية في كسلا بفتح مدارس تعليم القرآن والفقہ- وبعدها انتظمت مسيرة التعليم النظامي للبنات في المدن الكبرى في أم درمان مدني والابيض وغيرها من المدن وقبلها في مراكز تحفيظ القرآن التقليدية أو ما يُعرف بالخلوة. وقد ارتبطت الحركة النسائية المعاصرة في السودان بقضية تعليم المرأة فقد شاركت بجهود قوية في تحقيق استقلال البلاد، وبعدها كان التعليم أهم أولويات التنظيمات النسوية ولا يزال، ويهدف الى تطوير أوضاع المرأة لتأهيلها للمشاركة في الحياة العامة بكل شعابها.⁶ أثر التعليم في حياة النساء في السودان واضح جداً في تزايد نسبة عدد العاملات في دواوين الدولة الى أكثر من 56.4% حسب احصائية 2013م ومؤكد أن هذه النسبة قد زادت زيادة كبيرة بعد هجرة الرجال من الوظائف الوسيطة في مؤسسات الدولة وتكاد المرأة أن تسيطر على قطاع التعليم بنسبة عالية جداً وعدد من الورزارات الكبيرة، "وينطبق قانون المساواة في الأجور بين النساء والرجال طالما تؤدي نفس المسؤوليات".⁷ وقد لاحظت الدراسة "أن التعليم له تأثير إيجابي في حركة المجتمع ونظرتة للمرأة ودورها في الحياة العامة، وله تأثير إيجابي على المرأة المتزوجة من حيث حرصها على التوازن بين واجباتها الأسرية والتزاماتها الأخرى إضافة الى وعيها بحقوقها وواجباتها.⁸ يمكن ملاحظة أن التعليم حسن أوضاع المرأة الاقتصادية وحقق لها مزيد من الاستقلالية والقدرة على اقتحام الحياة العامة وهي أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة على المستوى القومي والمحلي، ونتج عن ذلك تصاعد نسبة المشاركة في الحياة العامة بصورة راتبة خلال العقود الخمس الماضية ففي انتخابات العام 2010م، التي كانت ضمن استحقاقات إتفاقية نيفاشا، يلاحظ أن عدد النساء اللاتي ترشحن للمجلس الوطني بلغ 1065 امرأة، كما بلغ عدد للاثي ترشحن للمجالس التشريعية الولائية 2402 امرأة بينما بلغ عدد اللاتي ترشحن لمجلس تشريعي جنوب السودان (قبل الانفصال) 146 امرأة . هذه الأرقام تشير الي أن حركة تحول كبيرة في أن تترشح المرأة وتتنخب بدلاً من أن تدلي بصوتها فقط. ومقارنةً بالفترات السابقة يلاحظ أن هنالك قفزة كبيرة في عدد للاثي ترشحن، هذا المؤشر الكمي يوضح الوعي السياسي بأهمية المشاركة في الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمساهمة في بناء النظام

⁶- سبير احمد صلاح ، رجاء حسن خليفة، النهوض مصدر سابق، ص 3.

⁷- رجاء حسن خليفة، بيئة المشاركة النسوية على المستوى الولائي 1990-2012م ، مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم السودان يناير

2013م، ص 33.

⁸- رجاء حسن خليفة، المصدر السابق ص 34.

السياسي والقانوني للبلاد، كما يمكن تفسيره بازدياد نسبة التعليم وسط النساء، وسهولة التواصل والاتصال بين الحلقات المختلفة من قطاعات المرأة داخلياً وخارجياً، زيادة الطموح السياسي للمرأة في تولي مناصب قيادية في الأجهزة التشريعية والتنفيذية. كما يمكن القول أن القانون والدستور يدعم هذا التوجه، أضف الي كل هذا قطاعات المرأة داخل الأحزاب السياسية أصبحت أكثر نشاطاً وفاعليةً وتنسيقاً فيما بينها. وتُعتبر وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل تمثل استثناء إذا تشكل المرأة 80% من موظفيها، كما أنه ظلت علي قيادتها لما يقارب العقدين من الزمان وزيرات من النساء⁹، كما تشغل غالب إدارتها نساء. ويمكن القول أن المرأة في هذه الوزارة فاعلة ومؤثرة داخلياً وخارجياً. أما وزارة العلاقات الخارجية والتي تشكل المرأة فيها 30.3% من نسبة العاملين إلا أن هذه النسبة وعلى الرغم قلتها فإنها لا تعكس النسبة الحقيقية للدبلوماسيات، فغالب هذه النسبة تشكلها العاملات في الحقل الإداري بالوزارة وليس الحقل الدبلوماسي، ويمكن أن ينطبق هذا التحليل علي كثير من الوزارات الأخرى والتي لم نتناولها بالتحليل المباشر¹⁰.

تاريخ المشاركة السياسية للمرأة السودانية

المرأة السودانية في التاريخ القديم في الممالك النوبية على ضفاف النيل كانت حاكمة في مملكة كوش حيث كانت الكنداكة "أماني ريناس التي حكمت في الفترة ما بين 40-10 ق م ومما يميزها أنها قادت الجيش بنفسها لتقاتل الرومان في حدود السودان الشمالية حيث طردت الحامية التابعة لهم وخرجت بأسرى وتمائيل نادرة"¹¹، أي حكمت ثلاثون عاماً. وكذلك أماني شاخيتو التي حكمت بعدها في 10 ق م حتى العام الأول الميلادي¹². هذه الحقبة التاريخية لها أثر كبير في سلوك وثقافة المرأة السودانية التي كانت حاكمة في هذا التاريخ خاصة في المناطق التي قامت فيها هذه الحضارات، وبهذا تكون قد سبقت كثيراً من الشعوب في ريادتها لمجال الحكم والسياسة، أما في التاريخ الحديث فقد شهدت لها كثير من الروايات التاريخية مشاركتها في الشأن السياسي بطريق مباشر وغير مباشر في القرنين الماضيين وبعد تشكل دولة السودان الحديثة في

⁹ - الاستاذة سامية أحمد محمد، ثم الاستاذة أميرة الفاضل، ثم الاستاذة مشاعر أحمد الدولب.

¹⁰ - رجاء حسن خليفة، الاتحاد العام للمرأة السودانية، 2014م.

¹¹ - العربية، تعرف على عشرة نساء خالدات في تاريخ السودان، ww.alarabiya.net/last-page/2017/03/10، تعرف-على-10-نساء-خالدات-

في-تاريخ-السودان، تاريخ دخول الشبكة 22 سبتمبر 2022م.

¹² - وهي ملكة نوبية محاربة يعتقد أنها حكمت مملكة كوش منذ العام 10 قبل الميلاد إلى العام الأول الميلادي، وعثر على اسمها في مخطوطة بمروي تمت تسميتها فيها على أنها الملكة والحاكم معاً، تم التعرف عليها من الآثار والمعابد ولها مسلة خاصة عثر عليها في معبد أمون بمنطقة النقة، غير أن أبرز ما عرفت به هو كنز مجوهراتها التي عثر عليها المستكشف الإيطالي فريليني عام 1834م ويعرض حالياً في متحف برلين.

بداية القرن العشرين. تعتبر المرأة السودانية قد شاركت في العمل السياسي مبكراً قبل بزوغ فجر الاستقلال الذي كان في الأول من يناير 1956م. "وبفضل جهودها ونضالها عبر التاريخ، نالت الكثير من حقوقها السياسية سابقة لنظيراتها في المنطقة في الحصول على حق الانتخاب والترشح، حيث نالت المرأة السودانية حق التصويت في عام 1954م وحق الترشح عام 1964م ودخلت أول امرأة البرلمان في عام 1965م"¹³

لقد ارتبطت مشاركة المرأة السودانية كما في البلدان الأخرى في كل مراحلها بالظروف السياسية، الإقتصادية والإجتماعية في وطنها، من أهم العوامل التي أثرت علي المشاركة السياسية في السودان كانت التعليم، ونوع النظام السياسي، يمكن القول أن المشاركة في المؤسسات السياسية انحصرت في الطبقة المتعلمة من النساء، كما أنها انحصرت على الناشطات في الأحزاب السياسية أو من كنّ يدعمن أنظمة حكم قائمة. أما تأثير الديمقراطية، فالمعروف أن السودان قد مارس الديمقراطية في فترات متقطعة تخللتها حكومات عسكرية تعاقبت عليه، ولقد كانت لكل من الحكم الديمقراطي والشمولي أو الأيديولوجي أثر واضح في المشاركة السياسية للمرأة، حيث نجد أن المفارقة أن نسبة زيادة مشاركة المرأة كانت في الأنظمة الشمولية في فترة مايو 1969م-1985م، وحكومة الانقاذ الوطني في الفترة من 1989-2019م أكبر من نسبة مشاركتها في الأنظمة الديمقراطية بعد أكتوبر 1964-1969م، وبعد انتفاضة ابريل في 1985-1989م فترة حكومة السيد الصادق المهدي¹⁴.

لعبت المنظمات النسوية دوراً هاماً في تاريخ السودان قبل الاستقلال، خاصة في مجالات محو الأمية ورفع الوعي الثقافي والسياسي. "حيث برزت رابطة الفتيات المثقفات بأمر درمان في عام 1943 والتي عملت في مجال محو الأمية والخياطة والتدبير المنزلي، كما تكونت جمعية نهضة المرأة السودانية في عام 1947 بمبادرة من سيدات بيت المهدي وبعض المثقفات وكانت أهداف هذه الجمعية ثقافية واجتماعية ودينية، ومما ساعد في هذه الفترة صدور قانون ميثاق الأمم المتحدة الذي تمت المصادقة عليه في سان فرانسيسكو عام 1945 وهو أول معاهدة دولية تشير إلى المساواة بين النساء والرجال في حماية الحقوق دون أي تمييز مما شجع المرأة على قيام نقابات ومن ثم الإتحاد النسائي السوداني الذي كان أحد منجزات المرأة، حيث رفع من

¹³ - درية أحمد محمد ، المشاركة السياسية للمرأة السودانية منذ 1989م، المكتب العربي للمعارف، 2015م، ص 5.
¹⁴ - جدول رقم (2) يوضح نسبة المشاركة السياسية في البرلمانات الوارد في تلك الفترات التاريخية.

خلاله مذكرة للجنة الدستورية تضمنت حق المرأة السياسي في الانتخاب والترشح، وكان من أهدافه العمل على خلق علاقات جيدة مع تنظيمات المرأة المتشابهة في جميع أنحاء العالم¹⁵. كما أن هنالك جمعيات ومنظمات نسائية خلال العقود الماضية ساهمت في الضغط على الحكومات لتعديل قوانين الانتخابات واتفاقيات السلام والدستور مثل الاتحاد العام للمرأة السودانية وإدارة المرأة بوزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية ومراكز بحوث ودراسات مثل مركز دراسات المرأة وجامعات مثل جامعة الأحفاد للبنات ومركز الدراسات الانمائية بجامعة الخرطوم، ومنظمة البرلمانيات السودانيات وناشطات سودانيات. كما ساهمت في حملات الوعي والتدريب والتحفيز للنساء للمشاركة السياسية والمشاركة في الحياة العامة.

وعلى الرغم من ذلك نجد أن هنالك تحديات كبيرة تواجه المشاركة السياسية للمرأة السودانية أهمها ضعف الوعي السياسي لدى شريحة عريضة من النساء خاصة على المستوى المحلي حيث تنحصر إهتماماتها في الانتاج حسب نوع النشاط في المنطقة سواء أن كان زراعي أو رعوي في المناطق الريفية، كما أن ظروف الحروب الطويلة التي مرت بها أقاليم عديدة من السودان وظروف النزوح والفقر ساهمت بفاعلية في ترتيب أولويات النساء في البحث عن الأمان ولقمة العيش، ارتفاع نسبة الأمية وسط النساء نتيجة للظروف السابقة وظروف أخرى تتعلق بالثقافة المحلية أيضاً تعتبر من العوامل التي تؤثر سلباً على المشاركة السياسية في مناطق محددة. أتفق مع الدكتورة آمنة بدري "بأن الاعباء المنزلية التي تقع على عاتقها" تشكل عائقاً لمشروع المشاركة السياسية، كما أتفق معها في أن "منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً فعالاً في وعي النساء السياسي ومحو الأمية، من أجل تفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي".¹⁶

وعلى الرغم من هذه المعوقات إلا أنه حسب دراسة لمعهد النوع والتنوع والتنمية والسلام "نجد أن المرأة السودانية تقدمت وسبقت غيرها من النساء في دول الجوار في دخولها البرلمان، وحصولها على حقوقها المدنية منذ وقت مبكر حيث نجدها في المناصب العليا وفي مواقع صنع القرار وقد تقلدت مختلف المناصب، كما نالت حق التصويت منذ العام 1954م حيث أعطي قانون الانتخابات المرأة حق التصويت لخريجات المرحلة الثانوية فقط، وبعد استقلال السودان عام 1956م وفي الستينات من القرن الماضي نالت المرأة حق

¹⁵ - درية أحمد محمد ، المصدر السابق، ص 7.

¹⁶ - آمنة الصادق بدري، (2002م) ، ورقة العمل الإقليمية حول النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، المركز الاقليمي للأمم، عمان، الأردن.

الانتخاب ودخلت أول إمراه سودانية¹⁷ البرلمان عبر دوائر الخريجين.¹⁸ على الرغم من أن هذا التقدم بنسبة ضئيلة جداً إلا أنه كان ضرورياً لكسر حلقة التهميش وقدم نماذج قوية ومشرفة وذات كفاءة وجدت قبول اجتماعي على مستوى الأحزاب السياسية والمجتمعات في المدن.

يمكن القول أن نظام الحصة في السودان بدأ منذ 1948م عندما خصصت الحكومة مقاعد لفئات الإدارة الأهلية والمزارعين والرعاة وهو تمييز إيجابي لفئات مهنية. واستمر السودان على هذا التقليد خلال الحكم المايوي وحتى فترة الإنقاذ منذ بدايتها في 1989م وفي دستور 1998م و2005م، الذي نص على التمييز الإيجابي للمرأة والذي تبعه قانون الانتخابات 2008م الذي نص على تخصيص نسبة 25% للنساء، وقانون الانتخابات 2014م الذي نص على تخصيص نسبة 30% للنساء كحد أدنى وكذلك قانون الانتخابات الذي تمت المصادقة عليه في 2018م، هذه القوانين جاءت نتيجة لنشاط وضغط منظمة البرلمانيات السودانيات والمنظمات النسوية التابعة للأحزاب السياسية المختلفة، ومجلس تنسيق نساء الأحزاب السياسية¹⁹ والناشطات من النساء، حيث عُقدت العديد من حلقات العمل التدريبية والتعبوية بغرض الضغط والتنسيق لأجل تعديل النسبة ومعالجة بعض القضايا في قانون الانتخابات وهيكل مؤسسات الانتخابات مثل مفوضية الانتخابات وغيرها من اللجان الخاصة بالأحزاب.

اتفقت غالب الأحزاب السياسية السودانية على دعم نظام الحصة "الكوتة"²⁰ نسبة لعدم تناسب العدد ولا الدور الرائد الذي تقوم به المرأة السودانية ونسبة تمثيلها في الأجهزة التشريعية والتنفيذية ومواقع اتخاذ القرار في الفترات التي سبقت تطبيق نظام الكوتة في دستور 1998م. تؤكد الدراسة أن نظام الحصة جزء من عملية تنمية شاملة تمكن النساء من المشاركة في اتخاذ القرار والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة. من خلال الدراسات والتقييم أثبتت المرأة كفاءة عالية في الأداء وهي أكثر إنحيازاً لقضايا السلام والتنمية الأسرة. ساهمت غالب الأحزاب السياسية والناشطات من النساء إضافة إلى المنظمات الطوعية في دعم نظام الحصة

¹⁷ هي الاستاذة فاطمة أحمد إبراهيم عن الحزب الشيوعي السوداني، وقد قدمت نموذجاً مشرفاً من حيث الكفاءة والنزاهة والقدرة على الاقتحام.

¹⁸ - معهد النوع والتنوع والتنمية والسلام، جامعة الاحفاد، تاريخ الاصدار 2013، ص 65.

¹⁹ - هو مجلس مكون من ممثلات الأحزاب السياسية، من مهامه تنسيق المواقف حول القضايا المختلفة، وممارسة الضغط على الحكومة تجاه قضايا المرأة وتعديلات القوانين والقضايا القومية الأخرى، كما يساهم في تدريب النساء السياسيات والناشطات في مجالات العمل العام المختلفة.

²⁰ - سهير أحمد صلاح، راوية الفاضل شريف، تطور ومستقبل المشاركة السياسية للمرأة السودانية: الكوتة حاضراً ومستقبلاً دراسة تحليلية، مركز دراسات المرأة 2019م الخرطوم السودان، ص 19-31.

بالتوعية وتشكيل جماعة ضغط مستمرة وفي كل المراحل على متخذي القرار لتطبيق نظام الكوتة على كافة المستويات التشريعية والتنفيذية.

إن نسبة وجود النساء سواء أن كان داخل أجهزة الأحزاب أو المناصب الحكومية لا يتناسب مع نسبة النساء الى العدد الكلي للسكان وكذلك مستوى النشاط ولأداء العام للمرأة. تميزت الحركة الإسلامية والأحزاب التي تتبع لها بدور رائد في مشاركة المرأة السياسية والإجتماعية وعملت على تدريبها الى مستويات رفيعة وقدمتها في كثير من المناصب القيادية تنفيذية كانت أو تشريعية، وكذلك فعل الحزب الشيوعي السوداني في عقد الستينات والسبعينات وقدم كوادر مميزة في مسيرة المرأة السودانية ولكن بأعداد أقل مما فعلت الحركة الإسلامية. أما الأحزاب التقليدية مثل حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي فيشكل وجود المرأة وجوداً رمزياً وإن كان حزب الأمة يتفوق قليلاً على الاتحادي الديمقراطي بدخول نساء الأنصار وأسرة المهدي الى أجهزة الحزب العليا، هذا الفعل التراكمي عبر التاريخ جعل مشاركة المرأة حركة مجتمع كامل تنزلت على مستوى الجيش والشرطة والسلك الدبلوماسي والوزارات ومجالس الادارات والتعليم والرياضة والنشاط العام على مستوى سيدات الأعمال والمنظمات الخيرية والاتحادات المهنية.

إن المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يقوم به المواطن بغرض المشاركة في اتخاذ القرار والتأثير عليه، وذلك من خلال الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني أو شبكة العلاقات الإجتماعية، وتتأثر المشاركة السياسية وفعاليتها بطبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية السائدة، إضافة الى قيم المجتمع فيما يتعلق بدور المرأة. وإن المشاركة السياسية واجب يلتزم المواطن بممارسته لاختيار من يقوم بالأمانة والتكليف والتي تعني واجب خدمة المواطن والمساهمة الجيدة في اتخاذ قرارات متعلقة بحياة الناس. هنالك كثير من العوامل التي تؤثر على معدلات المشاركة السياسية للمواطن وخاصة المرأة كما تؤثر هذه العوامل على مدى التأثير على صناعة القرار، نذكر منها العوامل الإقتصادية والمعرفية والثقافية السياسية، وتتأثر بها المرأة في منطقتنا عموماً والسودان بصفة خاصة، وتبرز هذه المسألة بملاحظة معدلات المشاركة في الحقب التاريخية المختلفة، والمناطق الجغرافية المختلفة كما توضح الدراسة. ومن الملاحظ أن زيادة نسبة التعليم في السودان كان له الأثر الإيجابي على معدلات المشاركة السياسية للمرأة السودانية خاصة خلال العقود الثلاث الماضية

وما صاحبها من زيادة عدد مؤسسات التعليم العام والعالى وزيادة معدلات تعليم المرأة مما يجعل التعليم احد أهم العوامل والمحددات في عملية المشاركة السياسية للمرأة السودانية. كما سنرى ذلك في الجدول رقم (2)

جدول رقم (1) الانتخابات البرلمانية في 1986م

الحزب	عدد مقاعد النساء في البرلمان
حزب الأمة القومي	صفر
الحزب الاتحادي الديمقراطي	صفر
الحزب الشيوعي	صفر
الجبهة القومية الاسلامية	2

المصدر: سهير احمد صلاح وراوية الفاضل شريف، تطور ومستقبل المشاركة السياسية للمرأة السودانية: دراسة تحليلية، الخرطوم، مركز دراسات المرأة، 2010م.

من خلال الجدول نلاحظ أن الأحزاب الساسية في فترة الديمقراطية التي تلت نظام مايو 1969-1985م لم تكن تولي إهتماماً كبيراً بمشاركة المرأة في البرلمان إلا أن الجبهة القومية الإسلامية قد استطاعت عن طريق دوائر الخريجين إدخال إثنين من كوادرها الى البرلمان وهما د. سعاد الفاتح البدوي والاستاذة حكيمات حسن سيداحمد وقد لعبتا دوراً كبيراً في مشاركتهما في البرلمان ليس في قضايا المرأة فحسب بل في كافة القضايا المطروحة في البرلمان سواء أن كانت اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية أو علاقات خارجية. وعندما جاءت حكومة الانقاذ في يونيو 1989م تبنت في أول أيامها قضايا المرأة وعقدت مؤتمر المرأة في الفترة من 20 الي 21 يناير 1990م أي بعد ستة أشهر تقريبا من بداية الإنقاذ، حيث أوصي المؤتمر بضرورة اشراك المرأة في السلطة التنفيذية بما يتناسب وكفاءتها وقدراتها، إضافة للمحاور الأخرى التي تتعلق بالجانب الاجتماعي والتعليمي والثقافي والاقتصادي والعلاقات الخارجية والقوات النظامية وأصبحت مخرجات المؤتمر جزءاً من الاستراتيجية القومية الشاملة²¹.

ونتيجة لذلك ازدادت نسبة تمثيل المرأة في المواقع القيادية في حكومة الانقاذ (1989-2019) وقد تم تعيين 25 امرأة بالمجلس التشريعي (البرلمان) في الفترة بين 1992-1996م وهو مجلس غير منتخب، ونسبة 8.3% بالولايات. نالت المرأة في 1996م عدد 21 مقعداً عن طريق الانتخاب المباشر وغير

²¹ - تيسير النوراني، المشاركة السياسية للمرأة السودانية: الفرص والتحديات، احترام: المجلة السودانية لثقافة حقوق الانسان وقضايا التعدد الثقافي، العدد 12، 2010م

المباشر. وأسست النساء الاتحاد العام للمرأة السودانية والذي ضم قطاعات نسويه كبيره وقد لعب دوراً كبيراً في الضغط على الحكومة لزيادة نسبة مشاركة النساء في الجهاز التنفيذي والتشريعي وكذلك تعديل كثير من التشريعات لصالح النساء. وعلي مستوى الجهاز التنفيذي، إن الإنقاذ أول حكومة سودانية تُعَيِّن امرأة والياً علي ولاية (حاكم إقليم) في 1991م من القرن الماضي وهي الاستاذة اقرن لوكودو، كما أنها أول حكومة تصادق على قانون منح الجنسية السودانية للأبناء من أم سودانية وأب أجنبي، كما أنها رفعت سقف الترقيات في الشرطة والجيش وجهاز الأمن والمخابرات والذي كان لا يمكن أن يتعدى رتبة العميد وجعلته مفتوحاً تترقى فيه النساء حسب الكفاءة حيث وصلت عدد من النساء الى رتبة لواء بالجيش والشرطة والأمن بفضل هذه الإجراءات، كما رفعت سقف الترقيات في وزارة الخارجية وأصبحت المرأة سفيرة، وزادت نسبة النساء في السلك الدبلوماسي بنسبة ملحوظة لكنها لم تصل الى ما تصبو اليه النساء بعد، وفي السلك القضائي عملت علي ترقية القاضيات الي قاضي محكمة عليا حيث لم يكن متاحاً لهن من قبل، وكذلك النائب العام وارتفعت معدلات وجود النساء في الوظائف العليا للدولة علي مستوى الوزارات ووزيرات الدولة، والإدارة العليا للوزارات المختلفة، مثلاً في وزارة التعليم العالي لأول مرة تتقلد امرأة وزيرة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي²² وكذلك مدير جامعة حكومية في السودان والمنطقة بأكملها العربية والافريقية البروفسير سهام محمد أحمد مدير جامعة الزعيم الازهري 2017-2019م. وعلى الرغم من ذلك فإنهن يطمحن في الزيادة التدريجية التي ترسخ التجربة. ومقارنة بالحكومات السابقة نجد أنه في عهد مايو كانت هنالك ثلاث نساء في الجهاز التنفيذي بينما في فترة الإنقاذ الاولي كانت هنالك 18 امرأة في الجهاز التنفيذي وتشمل والي ولاية ووزيرة ووزيرة دولة وسفيرة، مقارنة بوزيرة واحدة في عهد الحكومة الديمقراطية الثالثة، حكومة الصادق المهدي (1985-1989)، وهي د. رشيدة عبدالكريم.²³ وقد تضاعف هذا العدد مرات عديدة في الفترة من 2002م - 2018م.

إن نسبة المشاركة السياسية للنساء في السودان تعتبر من المعدلات العالية على مستوى العالم والوطن العربي إذ بلغ 33% في آخر برلمان في 2019م. تعتبر الإرادة السياسية للنظام الحاكم على مدى التاريخ عامل حاسم في زيادة نسبة مشاركة المرأة، والملاحظ أن حصة المرأة السودانية قد إرتفعت خلال فترة الحكومات الأيديولوجية سواء أن كانت يسارية أم إسلامية كما يبدو في الفترة المايوية وفترة حكومة الإنقاذ،

²² - وهما البروف سمية محمد أحمد أبو كشوة، ود. سهير أحمد صلاح محمد.

²³ - تقرير وضع المرأة، وزارة الرعاية والتنمية الإجتماعية، الخرطوم السودان 2010م.

بينما تدنت النسبة في الفترات الديمقراطية، ويمكن تحليل ذلك بأن الاحزاب السياسية لا تُقبل على ترشيح النساء في الدوائر الجغرافية لأنها لا تضمن فوزهن وذلك لأسباب ثقافية اجتماعية، مما جعل بعض الأحزاب²⁴ تقترح نظام القوائم القومية لإدخال نسبة أكبر من النساء عبرها الى الاجهزة التشريعية القومية والولائية.

الجدول التالي يوضح تدرج مشاركة المرأة السودانية في المؤسسة التشريعية من نسبة الصفر في 1948 الى 25% عام 2010م.

جدول رقم (2)				
مشاركة المرأة السودانية في المؤسسة التشريعية				
النظام الدستوري	المؤسسة التشريعية	جملة العضوية	عدد النساء	نسبة التمثيل
الثنائي الحكم	الجمعية التشريعية 1948م	79	-	-
الذاتي الحكم فترة	البرلمان الأول 1954م	98	-	-
الاستقلال فجر	البرلمان الثاني 1958م	173	-	-
عبود الرئيس عهد	المجلس المركزي 1963م	72	-	-
الديمقراطية الثانية	الجمعية التأسيسية الاولى 1965م	261	1	0.3%
	الجمعية التأسيسية الثانية 1968م	261	-	-
فترة مايو	مجلس الشعب الأول 1972م	225	13	5.1%
	مجلس الشعب الثاني 1974م	250	12	4.8%
	مجلس الشعب الثالث 1978م	304	17	5.5%
	مجلس الشعب الرابع 1980م	368	18	4.9%
	مجلس الشعب الخامس 1982م	153	11	7%
الديمقراطية الثالثة	جمعية التأسيسية الثالثة 1986م	301	2	0.7%
	المجلس الوطني الانتقالي 1992م	301	26	8.8%
الفترة الانتقالية	المجلس الوطني الأول 1996م	400	22	5.1%
	المجلس الوطني الثاني 2001م	360	35	9.7%
	المجلس الوطني الثالث 2005م	450	81	18%
الفترة الانتقالية	م المجلس الوطني الرابع 2010م	450	112	25%

المصدر : سالم، محمد أحمد 2007، قوانين الانتخابات وتنظيم الحياة السياسية، الانتخابات، تحرير الطيب حاج عطية، جامعة الخرطوم، معهد أبحاث السلام.

وقد بلغت هذه النسبة 33% في المجلس الوطني في انتخابات 2015-2018م. ويمكن ربط هذه الزيادة المضطردة الى زيادة نسبة التعليم في قطاع النساء إضافة للإرادة السياسية للحكام والوعي السياسي المتقدم

²⁴ - لمعالجة هذا الامر اقترح الدكتور حسن الترابي القوائم القومية لزيادة عدد النساء في البرلمان.

للنساء وزيادة تنسيق المواقف بين نساء الأحزاب، ومشاركة النساء في وضع قوانين الانتخابات ومفوضية الانتخابات.²⁵

الملاحظ أن كثير من الأحزاب كالمؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي وحزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي وعدد من الأحزاب القومية قد استطاعت خلال العقدين الماضيين من تدريب كوادر نسائية سياسية نشطة علي المستوي القومي والولائي وهناك اجتهادات داخل هذه الأحزاب لتمثيل النساء في الوظائف القيادية للحزب. الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد تكونت أمانة المرأة باجتهادات خاصة من نساء الحزب ولكن نسبة المشاركة في أجهزة الحزب لازالت ضعيفة، ولكن له قيادات نسائية نشطة في الساحة السياسية وفي ساحة منظمات المجتمع المدني. أما قيادات الحزب الشيوعي فقد أكدت قياداته أن النساء قادرات لفرض وجودهن وتبوء المناصب في كل المجالات دون الحاجة الي حصة (كوتة)، كما أن هنالك نساء ناشطات فاعلات في الساحة السياسية يتبعون لمنظمات المجتمع المدني.

تمكين المرأة في التعليم:

وخلال هذه الفترة لم يعد التعليم النظامي فقط هو الرافعة لتحقيق الكفاءة لاستحقاقات المشاركة في مواقع اتخاذ القرار، لابد من التدريب والوعي بقضايا المجتمع المحلي والمحيط الاقليمي والدولي ومهارات ترتبط بالأدوار المطلوبة من النساء في القيادة والمشاركة في مواقع اتخاذ القرار.

إلا أن المرأة في الريف وفي مناطق العرب الرُّحْل²⁶ نرى أن نسبة تعليم المرأة لا زالت اضعف مقارنة بنساء المدن والمناطق المستقرة، نسبة الاطفال المسجلين في مناطق الرُّحْل لا زالت 33%²⁷ فقط نتيجة لعدم استقرار الأسر التي ترتبط بمهنة الرعي. كما أن مناطق الحروب والنزوح لها تأثير سالب على التعليم والمشاركة في الحياة العامة للنساء في تلك المناطق غير المستقرة. كما أن المجتمعات لها درجة استجابة مختلفة في قضية المشاركة في الحياة العامة للنساء، على الرغم من زيادة نسبة التعليم والتعليم العالي بدرجة عالية لازالت

²⁵ - مثال لذلك بروفيسر محاسن حاج الصافي عضو فاعل في مفوضية الانتخابات إضافة لعدد كبير من القانونيات.

²⁶ - بعض القبائل في السودان حرفتها الرعي وتكون متنقلة مع ثروتها الحيوانية من الشمال للجنوب في فصل الجفاف ومن الجنوب للشمال في فصل الخريف تبعاً لحركة الامطار وتوفر المراعي، وهذه القبائل تتواجد في ولاية كردفان ودارفور.

²⁷ - الشفاء عبد القادر، تعليم البنات في السودان : الماضي الحاضر المستقبل، مركز دراسات المرأة، مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ص

الفوارق بين المدن والارياف في نظرة المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة، إما بفعل التعليم أو العادات والتقاليد الموروثة.

هنالك تحول كبير في ثقافة المجتمع في العقود الأخيرة لصالح مشاركة المرأة في الحياة العامة إذ أن خروجها كان إيجابياً على مستوى الاسرة والمجتمع فتنافس أفراد المجتمع في تعليم البنات ودعم نشاطهن العام، وقد ساعد ذلك كثير من التشريعات والقوانين والاستراتيجيات التي وضعتها الدولة لتمكين المرأة تماشياً مع الدستور والمواثيق الدولية مثال لذلك الاستراتيجية القومية الشاملة في 1992م أسست لمشاركة المرأة السودانية، وكانت الاستراتيجية القومية الشاملة المرجعية الاولى التي خرجت توصياتها من مؤتمر المرأة، يليها الدستور المؤقت ثم الانتقالي 1998م، ثم دستور 2005م ثم قانون الانتخابات 2008، 2010، 2014م، 2018م والأخيرين رُفعت فيهما نسبة مشاركة النساء الى 30%. وكذلك السياسة القومية لتمكين المرأة التي أُجيزت في 2007م وتعتبر هذه الاستراتيجية واحدة من المرجعيات الوطنية والتي تستند على الدستور والاستراتيجية ربع القرنية (2007-2031)، وكذلك الخطة الوطنية للقرار 1325 والتي تعمل على تمكين المرأة في مناطق النزاعات والتي أُجيزت (تمت المصادقة عليها) في البرلمان وصادق عليها السودان في أواخر العام 2018م. إلا أن هذه الجهود تحتاج لآليات للتقييم والمتابعة والتدريب المستمر والتواصل مع المنظمات والاتحادات الاقليمية والدولية، وكذلك العمل المستمر داخل منظومات المجتمع التقليدية لزيادة الوعي عندها بضرورة مشاركة النساء في الحياة العامة ابتداء من هذه المنظومات التقليدية حتى تصبح المرأة فاعلة فيها كأن تصبح عمدة مثلاً²⁸ وفاعلة في خارج هذه المنظومات التقليدية على المستوى القومي. ومن هنا يمكن القول إن تكوين شبكات المنظمات النسوية والبرلمانيات على مستوى الإقليم والمستوى الدولي هام للتنسيق وتبادل الخبرات في قضايا تمكين المرأة وزيادة نسبة وفاعلية المشاركة في الحياة العامة، ومعالجة قضايا ثقافة المجتمعات تدرجاً.

هنالك عوامل كثيرة ساهمت في التغيير الايجابي للمجتمع السوداني في تمكين النساء منها الانفجار الاعلامي والتواصل مع العالم الخارجي وثورة التعليم العالي التي انتظمت البلاد خلال العقود الثلاث الماضية وكذلك الدور الفعّال للتنظيمات النسائية على المستوى القومي والمحلي إضافة الى تواصلها مع العالم

²⁸ - لقد نجحت بعض النساء (مثال العمدة فاطمة فضل) في الوصول لمرتبة العمدة في قبيلتها في مناطق دارفور وهذا تحول كبير من الممكن أن يقود الى مشاركة أوسع في المجالات الأخرى. وقد انتُخبت فاطمة فضل عضواً بالمجلس الوطني (البرلمان القومي) من خلال قوائم النساء القومية.

الخارجي في مجالات التنسيق والتدريب وتبادل الخبرات. هذا لا ينفي وجود بؤر متخلفة عن الركب وتحتاج لعمل كبير للوصول لنتائج إيجابية متوازنة بين الريف والحضر وبين الولايات المختلفة. هنالك ظاهرة لا بد من تسليط الضوء عليها لأنها متعلقة بثقافة المجتمع في السودان إذ أنه من النادر أن تفوز امرأة بدائرة جغرافية بسبب نظرة المجتمع للتصويت للمرأة على مستوى الدوائر الجغرافية وعلى الرغم من ذلك فقد حدث أن فازت سيدة في دائرة بري²⁹ بالخرطوم بعد أن خاضت التجربة بسند ودعم من الحزب الاسلامي وزعيمه الشيخ حسن الترابي الذي يسكن في تلك الدائرة وقد صوت لها مما شجع المجتمع لدعمها، يمكن القول أن هذه الدائرة منطقة حضرية وفي قلب العاصمة لهذا نجحت في التجربة، ولكن لازالت هنالك مناطق من الممكن أن لا يدلي المواطن بصوته للنساء في الدائرة الجغرافية في وجود منافس من الرجال ولو كان أقل تأهيلاً منها بسبب الثقافة المحلية. لهذا تمت معالجة هذه المعضلة بنظام القوائم القومية التي تكون للنساء فيها نسبة عالية محددة بالدستور وقانون الانتخابات، وقد اقترح البعض أن تكون هنالك دوائر جغرافية تنزل فيها نساء فقط للمنافسة فيما بينهن ولكن هذا المقترح لم ينتزل على أرض الواقع، وظلت الكوتة هي الحل في هذه الفترة، وتقول الاستاذة عواطف مصطفى أن أسباب تبني نظام الكوتة³⁰ هي:

- 1) وضع المرأة داخل الأحزاب السياسية أو داخل البرلمان لا يتناسب مع دورها الرائد في التغيير الاجتماعي ومشاركتها السياسية في تاريخ السودان ككل.
- 2) أظهرت المرأة السودانية تفرداً وتميزاً في العمل والعطاء السياسي والمجتمعي، فكان لا بد من استيعاب هذا التميز بألية تتجاوز الأطر التقليدية حتى يتجاوز المجتمع عقدة انتخاب أو ترشيح امرأة في المناصب التشريعية والتنفيذية.
- 3) المرأة تمثل نصف المجتمع سكاناً، لهذا لا بد من أن يتوازن هذا العدد مع نسبة المشاركة للمرأة في الحياة العامة.
- 4) الكوتة جزء من عملية تنموية شاملة للإنسان والمجتمع، وهي وسيلة تتدرج بها المرأة والمجتمع في ممارسة حق المشاركة والتمثيل والترشيح.

²⁹ - عواطف مصطفى عبد الحليم، مشاركة المرأة السودانية لمواقع اتخاذ القرار، الندوة الإقليمية (النوع، التنمية في علاقات شراكة و تشبيك) تونس 2002 / 22-20م. (السيدة هي الاستاذة علوية علي موسى التي فازت في دائرة بري)
³⁰ - عواطف مصطفى عبد الحليم، مشاركة المرأة السودانية لمواقع اتخاذ القرار، الندوة الإقليمية ، المصدر السابق.

5) يراد منها وصول النساء الي مراكز اتخاذ وإنفاذ القرار وقد عملت بها عدد من الدول في العالم وأثبتت فعاليتها.

6) المساواة الشاملة، فالكوته وسيله مؤقتة لتحقيق هذه الغايه.

7) معركة الانتخابات هي البوابة لدفع مشاركة المرأه السياسية وضمان حقوقها السياسية التي سنأخذ بها بقية حقوقها الإقتصادية والاجتماعية.

أخذت الكوته من خلال التشريعات والقوانين وسيله لمعالجة القضايا المتعلقة بثقافة المجتمعات وحتى تبلغ هذه المجتمعات من الوعي الذي تكون فيه المنافسة بين الرجال والنساء قائمة على معايير متساوية يمكن للنساء أن ينافسن بدون تخصيص حصه خاصة بهن. وهذا لا يعني أنها لا تستطيع أن تترشح خارج هذه القوائم.

يعرف الاستاذ محمد أحمد سالم "نظام الكوته النوعية بأنها تحديد نسبة مئوية أو عدد للترشيح أو التمثيل لمجموعة معينة، أو تخصيص أصوات إضافية لبعض شرائح المجتمع أو أفراد مقاعد خاصة بها بهدف إثراء البرلمانات بكفاءات وتخصصات رفيعة، كما في حالة المثقفين والتكنوقراط، أو مكافأة القوى المنتجة مثل العمال والمزارعين والفلاحين والرعاة، أو ضمان حد أدنى من التمثيل العادل للقطاعات المهمشة كالنساء والاقليات"³¹. وبهذا تكون الكوته معالجة لحالة من حالات عدم العدالة. لهذا تبنتها كثير من المنظمات النسوية كحل سريع وفعال.

ولزيادة مشاركة النساء في أجهزة الحزب لابد من مزيد من التدريب والتأهيل ودفع الأحزاب لترشيح النساء في قوائم الحزب ودوائره الانتخابية ترى د. رجاء حسن خليفة³² أنه لا بد من إلزام كافة الأحزاب السياسية بإشراك النساء في كافة أجهزة الحزب، وهذا يمثل الحاضنة الأولى لتدريبهن على العمل السياسي وقيادة المجتمع، كما أنها ترى لا بد من تشريع يلزم الأحزاب بترشيح نسبة محددة من النساء في القوائم الانتخابية، كما ترى

³¹- محمد أحمد سالم، 2007، قوانين الانتخابات وتنظيم الحياة السياسية، الانتخابات، تحرير الطيب حاج عطية، جامعة الخرطوم، معهد أبحاث السلام، ص 142.

³²- رجاء حسن خليفة مقابلة، الامين العام للاتحاد العام للمرأة السودانية، منظمة المرأة العربية، مقابلة بالوتساب، 22 سبتمبر (2022).

تطبيق عقوبات على الأحزاب التي لا تلتزم بهذا الأمر أسوة ببعض الدول التي تطبق هذا النظام حرصاً على المشاركة السياسية للمرأة.

مفهوم النوع كمنظور رئيس في هذه الورقة:

تقول الدكتورة هبة حدادين أن "المرأة والرجل جسدان بروح واحدة؛ لأن الكون قائم على ثنائية المرأة والرجل، والله خلق البشر على هيئة نوعين وجنسين هما ذكر وأنثى، ولا يستطيع الكون أن يقوم على جنس واحد يستقوى على الآخر. كما يجب تعزيز التنشئة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والعدالة في تكافؤ الفرص، وإدراك أن أدوار النوع الاجتماعي ناتجة عن ثقافة المجتمع ويمكن تغييرها للرجل والمرأة.

وجاء تعريف صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة UNIFEM للنوع الاجتماعي Gender "الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تحتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى³³.

النوع Gender كمفهوم ظهر في الوطن العربي في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وانتشر في الغرب في القرن العشرين بواسطة الحركات النسوية التي انتشرت في أمريكا الشمالية ثم أوروبا حيث طالبت النسويات بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات. "يُطلق مصطلح النوع الاجتماعي "الجنس" على العلاقات والأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من المرأة والرجل، وتتغير هذه الأدوار والعلاقات والقيم وفقاً لتغير المكان والزمان، وذلك لتداخلها وتشابكها مع العلاقات الاجتماعية الأخرى مثل الدين والطبقة الاجتماعية والعادات والتقاليد والعرق والبيئة والثقافة والإعلام. النوع الاجتماعي يجب أن يترادف معه مصطلحاً تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. نقصد بتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية المساواة جميعاً بين الرجل والمرأة في جميع النواحي، إن كانت سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية، ونقصد به أيضاً الحد من التمييز القائم على الجنس³⁴. تقول الاستاذة فاطمة سالم " التعريف المنضبط عندنا للجنس هو النوع الاجتماعي والمقصود منه باختصار هو الفروقات في الأدوار الاجتماعية بين الرجال والنساء والتي تحدها الثقافات والأعراف الاجتماعية، وبالتالي فهي تختلف من سياق لآخر، وقد تم التفريق بين النوع

³³ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، المكتب الإقليمي للدول العربية، مفهوم النوع الاجتماعي، الوحدة الأولى، ط 4 ، 2001، ص 5-6.

³⁴ - هبة حدادين، الجندرة كيف انتشر مفهوم النوع الاجتماعي، <https://alghad.com> الجندرة كيف انتشر مفهوم النوع الاجتماعي/ تاريخ الدخول للموقع 28 سبتمبر 2022 الساعة 2 ظهراً.

الاجتماعي والجنس المتعلق بالذكورة والأنوثة منذ السبعينات³⁵. النوع الاجتماعي حسب الوثيقة الخاصة بوحدة العنف ضد المرأة " النوع الاجتماعي يشير الى الاختلافات الاجتماعية المكتسبة بين الرجال والنساء وعلى الرغم من أن جذور هذه الاختلافات متأصلة في كل ثقافة، فهي قابلة للتغيير بمرور الوقت، وتتباين بشكل كبير داخل وبين الثقافات." ³⁶ في هذه الورقة نعني بالنوع الذكر أو الانثى كما خلقهم الله على الفطرة السليمة، والأدوار التي يلعبها كل واحد منهما في الحياة العامة من خلال السياق الاجتماعي والثقافي المحيط به.

الأطر الدستورية والقانونية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة السودانية.

بما أن هذه الدراسة تختص بآخر ثلاثة انتخابات قامت في البلاد وهي انتخابات 2010، 2015، 2020م والتي أجاز فيها قانون الانتخابات ولم تقم بسبب قيام الثورة السودانية في أبريل 2019م. سنستعرض الدساتير وقوانين الانتخابات خلال هذه الفترة.

ويتبنى السودان نظام الكوتة³⁷ في نظامه الانتخابي على مستوى الدستور أي بنص دستوري أي ما يُعرّف بالكوتة الدستورية، وكذلك منصوص عليها في قانون الانتخابات وهو ما يعرف بالكوتة القانونية إذ أنه في السودان نصت قوانين الانتخابات على تحديد نسب مشاركة المرأة في البرلمان، في المركز والولايات. ففي قانون الانتخابات لسنة 2007م والذي نصت المادة 34 من على تخصيص كوتة للنساء في المجلس الوطني والمجالس التشريعية الولائية تبلغ 25%³⁸. وهذا يعتبر أحد مكاسب المرأة السودانية وخطوة للتمكين السياسي³⁹، وقد زادت هذه النسبة في قانون الانتخابات لعام 2010م، 2014م، 2018م الى 30% كحد أدنى.

³⁵ -فاطمة سالم ، مقابلة بالوتساب في 3 نوفمبر 2022م، لها نشاط أكاديمي وفي المنظمات غير الحكومية، وحدة العنف ضد المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية.

³⁶ -إجراءات العمل القياسية الموحدة المشتركة للوقاية من والتصدى للعنف المبني على النوع الاجتماعي في السودان، وحدة العنف ضد المرأة ، الخرطوم السودان.

³⁷ -كلمة الكوتة تعني تحديد الحصص بغرض توزيع المواقع ونسب المشاركة، وهو آلية تستخدم دائما لمواجهة قضايا التعدد الديني- العرقي- الأثني، ويهدف الى انصاف الأقليات، ولقد اقترحت هذه الآلية في منهاج عمل بكين 1995 التوصية 182 كوسيلة لزيادة مشاركة المرأة في مواضع صنع واتخاذ القرار بهدف إزالة الغبن والتمييز التاريخي الذي حدث بسبب العوامل الاجتماعية والثقافية التي حالت دون المساواة النوعية في المشاركة السياسية وصنع القرار، كما تعود الي التزام الدول علي ضرورة اتخاذ إجراءات إيجابية لصالح المرأة وذلك بدفع عملية تمثيلها في أجهزة الحكم بنسبة لا تقل عن 30% كحد أدنى

³⁸ -الغيت هذه المادة وجاءت مادة بديلاً لها حُدثت فيها نسبة الكوتة ب 30%.

³⁹ - قانون الانتخابات لسنة 2007م

المرأة في الدساتير السودانية المتعاقبة

تعاقبت على السودان دساتير مختلفة نستعرض ما إذا كان هنالك ذكر للنساء في هذه الدساتير.

صدرت في السودان في تاريخه الحديث عدة دساتير نذكر منها الآتي:

1. قانون الحكم الذاتي لسنة 1953م وهو أول وثيقة دستورية.
 2. دستور السودان المؤقت لسنة 1956م.
 3. دستور السودان المؤقت المعدل لسنة 1964م.
 4. دستور جمهورية السودان الديمقراطية الدائم لسنة 1973م، لم تذكر مشاركة النساء في هذا الدستور على الرغم من أن المادة (55) تنص على الآتي: "للأمهات والأطفال حق العناية وتوفير الدولة للأم والمرأة العاملة الضمانات الكافية"⁴⁰ وهي لا تعني المشاركة بأي حال ومن الأحوال. على الرغم من أن الدستور لم يذكر حق المشاركة السياسية للمرأة إلا أن نظام نميري في تلك الفترة ساهم في مشاركة أعداد مقدره من النساء على مستوى مجلس الوزراء القومي وعلى مستوى الاتحاد الاشتراكي (البرلمان)
 5. دستور السودان الإنتقالي لسنة 1985م.
 6. دستور جمهورية السودان لسنة 1998م. وهو أول دستور يحدد نسبة للنساء على مستوى البرلمان القومي والمجالس التشريعية الولائية كما يلي.
السلطة التشريعية الاتحادية: المجلس الوطني⁴¹
المجلس الوطني وتكوينه
- a. (1) -67 يقوم مجلس وطني منتخب يتولى سلطة التشريع وأية سلطات أخرى بحكم الدستور.
- b. (2) يتكون المجلس من عدد من الأعضاء، انتخاباً عاماً مباشراً أو انتخاباً خاصاً أو غير مباشر، وذلك على الوجه الآتي:

⁴⁰ - الدستور الدائم لجمهورية السودان 1973، [الدستور الدائم لجمهورية السودان لسنة 1973 - ويكي مصدر \(wikisource.org\)](http://www.wikisource.org)

⁴¹ - دستور جمهورية السودان لسنة 1998م، [دستور جمهورية السودان لسنة 1988 - ويكي مصدر \(wikisource.org\)](http://www.wikisource.org)

- c. (أ) خمسة وسبعون بالمائة (75%) من كامل العضوية، عن طريق الانتخاب العام المباشر، من الدوائر الجغرافية المقسمة بتمثيل عادل للسكان في البلاد.
- d. (ب) خمس وعشرون بالمائة (25%) من كامل العضوية بالانتخاب الخاص أو غير المباشر تمثيلاً للنساء والفئات العلمية والمهنية ممن يمثلون كليات انتخابية ولائية أو قومية وفقاً لما يفصله القانون.

7. دستور السودان الإنتقالي لسنة 2005م.⁴²

في الباب الثاني من الدستور، نصت وثيقة الحقوق والحريات على الآتي:

حقوق المرأة والطفل في المادة 32

1. تكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي والمزايا الوظيفية الأخرى.
2. تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي.
3. تعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها.
4. توفر الدولة الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وللحوامل.
5. تحمي الدولة حقوق الطفل كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان. فضلاً عن بعض الدساتير الأخرى التي لم تر النور مثل دستوري 1958 و1968م.

من الواضح أن الدساتير الحديثة التي جاءت في 1998م والذي كتبه الدكتور حسن الترابي، و2005م الذي اضيفت وثيقة الحريات في اتفاقية السلام⁴³ كانت الأكثر حظاً في حفظ حقوق النساء والتعبير عنها بصورة واضحة وجلية. وقد عبرت قوانين العمل والانتخابات عن هذه الروح إذ اصبحت النساء في سلك القضاء والدبلوماسية والقوات النظامية تترقى الى الوظائف العليا مثلها مثل الرجال، إذ كانت في السابق لا يمكن ترقيتها لرتب عليا في القوات النظامية ولا تصل الى سفير بالخارجية، ولا قاضي محكمة عليا أو محكمة دستورية فكان دستور 1998م هو فاتحة الخير للنساء في السودان. وسنلقي الضوء على ذلك في فقرة قادمة.

⁴² - دستور جمهورية السودان النقتالي 2005م، [دستور جمهورية السودان الانتقالي لعام 2005 - ويكي مصدر \(wikisource.org\)](http://www.wikisource.org)

⁴³ - اتفاقية السلام بين حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان بقيادة جون قرنق والتي انتهت بإفصال جنوب السودان في 2011م.

يعتبر دستور 1998م المعدل 2005 هو المرجعية الدستورية للانتخابات في 2010م والانتخابات التي تلتها، وأستند عليه في قانون الانتخابات في 2008م، 2010م، 2015م، 2018م. الباب الثاني من وثيقة الحقوق في دستور 2005م المادة 32 الفقرة 3 تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال التمييز الإيجابي. ولم يحدد الدستور (دستور 2005) النسبة المئوية لمشاركة النساء، وقد كانت النقاشات تدور حول أن تعديل الدستور يكون بإجراءات طويلة وصعبة إذا ما أُقر زيادة نسبة النساء في البرلمان لهذا تُركت النسبة لقانون الانتخابات الذي يمكن الاتفاق على التعديل فيه بإجراءات بسيطة وغير معقدة كما هو الحال في التعديل في الدستور.

مشاركة المرأة من خلال قوانين الانتخابات:

في قانون إنتخابات 2008م لأول مرة ينص القانون على التمثيل النسبي للنساء على الرغم من أنها شاركت بالاقتراع منذ 1954م والترشيح منذ 1964م، " كما تشهد الانتخابات تحديد دوائر للمرأة و للأحزاب على أساس التمثيل النسبي، لأول مرة في تاريخ السودان.⁴⁴ في هذا القانون تبلغ نسبة دوائر القائمة القومية للمرأة 25%، ودوائر قوائم التمثيل النسبي 15% ، والدوائر الجغرافية 60%. سنكتفي بمثال قانون انتخابات 2008م وقانون الانتخابات 2018م كمنوذج لقوانين الانتخابات في السودان فيما يلي:

قانون الانتخابات 2008م المادة 29 تنص على⁴⁵:

1. تتكون الهيئة التشريعية القومية من المجلس الوطني وفقاً لأحكام المادة 83 من الدستور
2. يتكون المجلس الوطني من أربعمائة وست وعشرين عضواً منتخباً على النحو الآتي:
 - أ. خمسين بالمائة يتم انتخابهم لتمثيل الدوائر الجغرافية على مستوى جمهورية السودان.
 - ب. ثلاثين بالمائة نساء يتم انتخابهن على أساس التمثيل النسبي على المستوى القومي عبر قوائم حزبية منفصلة ومغلقة.

⁴⁴ - تاريخ الانتخابات في السودان، [تاريخ الانتخابات في السودان - وزارة الإعلام \(mininfo.gov.sd\)](http://mininfo.gov.sd).

⁴⁵ - المفوضية القومية للانتخابات، قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، المعدل 2011م والمعدل 2014م، ص 29.

ت. عشرين بالمائة يتم انتخابهم على أساس التمثيل النسبي على المستوى القومي عبر قوائم حزبية منفصلة ومغلقة.

3. أ. يتكون مجلس الولايات من ممثلين إثنين لكل ولاية يُنتخبان بواسطة المجلس التشريعي للولاية المعنية بأن يدلي كل عضو بصوتين لصالح إثنين من المرشحين لتمثيل الولاية في مجلس الولايات ويفوز المرشحان الحاصلان على أعلى الأصوات مع مراعاة تمثيل المرأة.

وكذلك المادة 31 من قانون الانتخابات،⁴⁶ التي تتناول تكوين المجلس التشريعي وانتخاب أعضائه وتنص على: " يتكون المجلس التشريعي لكل ولاية من عدد الأعضاء المحددين في دستور كل ولاية على النحو الآتي:

- أ. خمسين بالمائة يتم انتخابهم لتمثيل الدوائر الجغرافية على مستوى الولاية المعنية،
- ب. ثلاثين بالمائة نساء يتم انتخابهن على أساس التمثيل النسبي على مستوى الولاية عبر قوائم حزبية منفصلة ومغلقة،
- ت. عشرين بالمائة يتم انتخابهم على أساس التمثيل النسبي على مستوى الولاية عبر قوائم حزبية منفصلة ومغلقة.

في الفقرة (أ) عدد 50% يتم انتخابهم لتمثيل الدوائر الجغرافية على مستوى السودان هذه النسبة يحق للنساء التنافس فيها ولكن احتمالات فوزهن بالدائرة الجغرافية ضعيف لذلك تتحاشى الأحزاب السياسية ترشيح نساء على مستوى الدوائر الجغرافية عدا بعض التجارب المتفرقة والتي ذكرنا منها تجربة دائرة بري بالخرطوم والتي وجدت دعماً من مواطني منطقة حضرية وحزب -المؤتمر الوطني- قرر أن يخوض التجربة. أما الفقرة (ب) هي تستند الى الدستور حيث يتم انتخاب 30% من النساء على أساس التمثيل النسبي إذ يقدم كل حزب قائمته وقائمة احتياطي من النساء وهي قائمة مغلقة أي يتم التصويت للقائمة كاملة بصوت واحد. أما الفقرة (ت) التي تنص على نسبة ال 20% يتم انتخابهم على أساس التمثيل النسبي على المستوى القومي عبر القوائم الحزبية المنفصلة والمغلقة، هذه القائمة عُمّلت لمعالجة الخلل الذي يمكن أن يحدث من فوز مرشحي الدوائر الجغرافية لاسباب قبلية أو جهوية وليس بسبب الكفاءة، هذه القوائم يُختار فيها من الكفاءات الوطنية

⁴⁶ - المفوضية القومية للانتخابات، المصدر السابق، ص 31.

التي ليس لها حظوظ في الفوز بدوائر جغرافية ويمكن أن تكون النساء من ضمن هذه القائمة لهذا نص الدستور والقانون على 30% كحد أدنى. وينطبق هذا الأمر على البرلمان القومي والمجالس التشريعية الولائية بذات النسب المئوية وبذات الإجراءات. أما مجلس الولايات (الغرفة العليا) فيتم فيه مراعاة تمثيل النساء بواسطة المجالس التشريعية التي تنتخب إثنين من كل ولاية لتمثيلهم في مجلس الولايات، وجرى العرف على مراعاة نسبة النساء من ممثلي الولايات بنسبة مقدرة.

أما قانون الانتخابات الأخير في العام 2018م فقد عدل فيه عدد أعضاء البرلمان من 426 عضواً الى 300 عضو ونسبة النساء 30% كحد أدنى كما هي في قانون 2008م.

المادة 26 (2) حسب المادة 83 من الدستور(دستور 2005) يتكون المجلس الوطني من ثلاثمائة عضو منتخباً على الوجه التالي⁴⁷:

- أ. خمسين بالمائة يتم انتخابهم لتمثيل الدائر الجغرافية على مستوى جمهورية السودان.
- ب. ثلاثين بالمائة نساء يتم انتخابهن على أساس التمثيل النسبي على المستوى الولائي عبر قوائم حزبية منفصلة ومغلقة.
- ت. عشرين بالمائة يتم انتخابهم على أساس التمثيل النسبي على المستوى الولائي عبر قوائم حزبية مغلقة ومنفصلة.

وهنا يمكن القول أنه إضافة الى النسبة المحددة بالقائمة القومية المغلقة يحق للنساء المنافسة في الدوائر الجغرافية المذكورة في الفقرة (أ) ونسبة العشرين في المائة المذكورة في الفقرة (ت). وينطبق هذا الأمر على المجالس التشريعية الولائية ومجلس الولايات. وهذا هو آخر قانون انتخابات تمت المصادقة عليه في آخر برلمان في العام 2018م.

ونتيجة لهذا الحق فقد ارتفعت نسبة تمثيل النساء في آخر برلمان 2015-2019م الى نسبة 33% وهي أعلى نسبة مشاركة على مدى تاريخ السودان وربما تعتبر من أعلى المعدلات على مستوى الوطن العربي وقد زادت مشاركة النساء وبكفاءة عالية وفاعلية بائنة وصدق إرادة القائمين على أمر الدولة في

⁴⁷ - قانون الانتخابات 2018م.

مشاركة النساء مشاركة حقيقية فقد كانت نائبة لرئيس المجلس الوطني ورئيس عدد ثلاثة لجان على الأقل منها لجنة التشريع والعدل وهي من أهم اللجان بالبرلمان ولجنة التربية والتعليم، ولجنة الثقافة والاعلام ومشارك فاعل في جميع اللجان بما فيها لجنة الدفاع والأمن بالمجلس الوطني (البرلمان) ورائد للمجلس الوطني. من خلال هذا التحليل يمكن القول أن الإرادة السياسية للقيادة والنساء تعتبر عامل رئيس في زيادة نسبة مشاركة النساء في البرلمان وبالتالي في التشريع والسياسات العامة بالبلاد، على أن تكون المرأة مستعدة من حيث الكفاءة والتعليم والقدرة على الإقتحام والمبادرة. ويمكن القول إن القانون وحده لا يمكن أن يحقق نسبة مشاركة عالية أو فاعلة إن لم تكن النساء بالكفاءة المطلوبة لأداء دور في رسم السياسات والمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار ليس في شأن المرأة والأسرة فقط بل في قضايا الاقتصاد والحرب والسلام والدفاع والعلاقات الخارجية.

النساء في قوانين الأحزاب:

حُدِدت نسبة المشاركة للنساء في أجهزة الأحزاب من خلال النظام الأساسي للحزب، إذ ترى بعض النساء أنه يجب أن يُحدّد مسجل الأحزاب السياسية نسبة المشاركة للنساء في أجهزة الحزب ولا يتأهل الحزب للتسجيل لديه إن لم يحقق هذه النسبة وينص عليها في نظامه الأساسي. أجرينا بعض المقابلات مع قيادات النساء في بعض الأحزاب السياسية لمعرفة أوضاعهم في هذه الأحزاب، ففي الحزب الاتحادي الديمقراطي تقول الاستاذة اشراقه سيد محمود "إن النظام الاساسي حدد للمرأة 25% من المقاعد في مؤسسات الحزب المختلفة، وأن الحزب الغي أمانة المرأة لأن التجربة أثبتت أن تخصيص أمانة للنساء كانت سبب رئيس للتمييز السالب، وحصر النساء في أمانة المرأة يجعل الخبرات تدور داخلياً في فلك النوع الأقل خبرة ولن تتجاوز كثيراً مهام النوع المتوارثة والتي هي جزء من اشكالية الحد من تفعيل الطاقة الحقيقية للمرأة كإنسان وليس كأنثى. فقد قمنا بتوزيع نساء الحزب على كافة لجان وأمانات الحزب المختلفة وأثبتت التجربة نجاح كبير في اكتساب الخبرات والمعرفة بحضور الاجتماعات ومناقشة أمور الحياة العامة في مجالات السياسة والثقافة"⁴⁸. وتتص المادة (5) فقرة (5) من النظام الأساسي لحزب المؤتمر الشعبي على الآتي " يكون تمثيل النساء في المؤتمرات العامة وهيئات الشورى وفي الأمانة العامة وما يُصعَدُ من كل المؤتمرات وفي

⁴⁸ - إشراقه سيد محمود ، مقابلة ، وهي كانت وزيرة العمل لفترة ثمانية سنوات وعضو برلمان 2015-2018م

الأمانة العامة بنسبة الخمس 20% حداً أدنى⁴⁹، ونقول أسماء حسن الترابي نائبة أمينة النساء بالحزب والنائب السابق لأمين ولاية الخرطوم، أن هنالك أمانة خاصة بالنساء للاهتمام بقضايا المرأة وتعاليم الدين في قضايا المرأة، كما تعمل الأمانة على الحرص على تنسيب النساء داخل أجهزة الحزب المختلفة بنسبة لا تقل عن 20% وتدريب النساء داخل الحزب لزيادة قدرتها على المنافسة للعمل في الحياة العامة، إضافة لفتح قنوات العمل مع المؤسسات النظرية من أحزاب سياسية ومنظمات طوعية وعلاقات على مستوى السودان والمستوى الاقليمي والدولي⁵⁰ و"أضافت أن النساء في الشعبي ممثلات في كافة أجهزة الحزب حيث تبدأ بنائبة للأمين العام من ضمن ثلاث نواب في الأمانة العامة الجهاز التنفيذي (33%) وبنسبة تزيد عن 20% وفي عضوية الأمانات المختلفة. كما أن المرأة في الحزب قد شاركت في مفاوضات السلام في أديس أبابا وفي نيروبي جنباً الى جنب مع الرجال الذين شاركوا في تلك المفاوضات كما أنها قد قامت بمهام الأمين العام في الحزب في حالات غياب أو سفر الأمين العام". وقد شاركت نساء الحزب في عضوية المجلس الوطني (الجهاز التشريعي او البرلمان) بنسبة 40% من ممثلي الحزب (5\2) وقد كانت إحداهن رئيس الكتلة البرلمانية للحزب⁵¹. ومن خلال النقاش تتفق كثير من نساء الشعبي مع حديث الأستاذة إشراقة بأن فصل أمانة خاصة بالنساء يجب أن يتوقف في مرحلة ما، حيث أن وجودها مرحلي، حتى تتدرب النساء وتحصل على قدرات تنافسية كبيرة وبعدها تُلغى أمانة النساء في الحزب وتتداح النساء داخل الاجهزة بقدراتهن وليس بالكوته ولا بتخصيص أمانة خاصة بهن أي وقف العمل بتدابير الكوته متى ما تحققت أهداف مساواة الفرص التنافسية بين المتنافسين من الرجال والنساء، لكن هذه المرحلة تحتاج لتغييرات على مستوى ثقافة المجتمع والفضاء السياسي والأحزاب السياسية والإرادة السياسية للنظام السياسي القائم.

أما حزب الأمة القومي وهو أحد الأحزاب الكبيرة على المستوى القومي وصاحب أكبر نسبة اصوات ومقاعد في البرلمان في الديمقراطية 1985-1989م، فقد ذكرت السيدة أم سلمة الصادق المهدي أن نسبة النساء في النظام الاساسي للحزب قد كانت 10% إلا انها رُفعت الى 30%⁵² بفضل جهود النساء في الحزب اضافة الى جهود الإمام الصادق المهدي رئيس الحزب، " أننا نلتزم بدعم المرأة السودانية واتساع المجال التشريعي

⁴⁹ - النظام الأساسي للمؤتمر الشعبي، الخرطوم، 2014م، ص 3.

⁵⁰ - مقابلة مع أسماء حسن الترابي، نائبة أمينة النساء بالشعبي، 4 نوفمبر 2022م.

⁵¹ - أسماء حسن الترابي، مصدر سابق.

⁵² - مقابلة مع أم سلمة الصادق المهدي، حزب الأمة، 6 نوفمبر 2022م.

والسياسي لها عن طريق مقاعد مخصصة لها⁵³. كما كتب الإمام الصادق المهدي عن " ضرورة الارتقاء بالعمل النسوي داخل الأحزاب بحيث يتم تجاوز فكرة أمانة المرأة التي وُجدت بأشكال مختلفة في التنظيمات السياسية حاصرة دور المرأة السياسي داخل سياق خاص بالنساء، مبعدة للنساء من التأثير داخل الأحزاب، تجاوز تلك الفكرة الى فتح باب المشاركة للمرأة واسعاً داخل الحزب، وإفراد قطاع أو أمانة للعمل على تنمية المرأة يحمل الأجندة النسوية ويشارك فيه نساء ورجال مهتمون بتنمية النساء، وقد عقد ورشة عمل خرجت بتوصيات أهمها تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات القيادية والقاعدية وفي كل المجالات التشريعية، التنفيذية والاستشارات التخصصية، وكذلك التدريب والتزام كافة الاحزاب بوجود حد أدنى للنساء في كافة هياكل الحزب القاعدية والقيادية يحدد ب 30%⁵⁴. هذه الورقة بها توصيات مميزة ومقترحات كبيرة لصالح النساء.

أما حزب الشرق الديمقراطي وهو الحزب الذي تترأسه د. أمانة ضرار⁵⁵، وهو حزب يهدف للعمل على إزالة كافة أنواع التهميش وحماية المكتسبات الديمقراطية، وتشجيع سياسة التمييز الايجابي من أجل المرأة، وتشجيع النساء للولوج لعالم السياسة والحياة العامة.⁵⁶ ذكرت د. أمانة ضرار أن هنالك أمانة للمرأة في هياكل الحزب، وأن الحد الأدنى لمشاركة النساء هي 15%⁵⁷. على الرغم من أن منطقة شرق السودان من أكثر المناطق تهميشاً خاصة في قطاع المرأة إلا أن رئيسة حزب الشرق الديمقراطي هي امرأة.

حزب الأمة بقيادة السيد الصادق الهادي المهدي نسبة النساء فيه 40% على الأقل وهي مشاركة في كل أجهزة الحزب في المكتب القيادي والأمانة العامة وكل أجهزة الحزب بالولايات⁵⁸ وأضافت إحسان عيسى أنهم وحدوا القائمة في آخر انتخابات إذ كانت القائمة تبدأ بالمرأة ثم رجل، أي لم يخصصوا قوائم منفصلة للمرأة بل دُمجت في قائمة واحدة مع الرجال. أما حزب المؤتمر الوطني فقد ذكرت الدكتورة أحلام محمد ابراهيم أن نسبة مشاركة المرأة في الحزب 30% كحد أدنى لهذا نجد مشاركتها أحياناً تزيد على الثلاثين في المائة في

⁵³ - أم سلمة الصادق المهدي، دور النساء في حزب الأمة، ص 6.

⁵⁴ - الإمام الصادق المهدي، دور الأحزاب السياسية في تفعيل دور المرأة السياسي، مؤسسة طيبة برس، 14.12.2004م

⁵⁵ - الدكتورة أمانة ضرار شغلت منصب مساعد الرئيس لشؤون المرأة والطفل.

⁵⁶ - النظام الأساسي لحزب الشرق الديمقراطي.

⁵⁷ - مقابلة مع الدكتورة أمانة ضرار ، 8. نوفمبر 2022م.

⁵⁸ - مقابلة مع أ. إحسان عيسى القيادية بحزب الأمة، 6 نوفمبر 2022م.

بعض الأمانات بالحزب.⁵⁹ حزب الأمة بقيادة السيد مبارك الفاضل المهدي، فقد ذكرت القيادة بالحزب والمسؤولة عن قطاع منظمات المجتمع المدني السيدة نهى النقر⁶⁰ أن المرأة في الحزب لها هيئة خاصة تسمى هيئة تنمية المرأة وليست قطاع⁶¹. الحزب الديمقراطي الليبرالي بقيادة د. ميادة سوار الذهب رئيسة الحزب⁶²، ذكرت د. ميادة أن نسبة مشاركة النساء في دستور الحزب 50%، وذكرت انها تواجه تحديات كثيرة وكبيرة لكنها قادرة على تخطيها.⁶³ حزب الأمة الإصلاح والتنمية، في مقابلة مع الاستاذة أميرة أبوظويلة⁶⁴ ذكرت أن نسبة مشاركة النساء المعتمدة في النظام الأساسي 35% إلا أنها غير مطبقة.⁶⁵ الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل نسبة المشاركة في النظام الاساسي للحزب 30%، وتوجد أمانة نساء بالحزب⁶⁶ وبه عدد من القيادات المتميزة

جدول رقم (3) يوضح نسبة مشاركة النساء في دساتير الأحزاب السياسية

النسبة كحد أدنى	الحزب
50%	الحزب الديمقراطي الليبرالي بقيادة د. ميادة سوار الذهب
40%	حزب الأمة بقيادة السيد الصادق الهادي المهدي
35%	حزب الأمة الاصلاح والتنمية
30%	حزب المؤتمر الوطني
30%	حزب الأمة القومي بقيادة الامين العام اللواء برمة ناصر
30%	الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل
25%	الحزب الاتحادي الديمقراطي
20%	حزب المؤتمر الشعبي
15%	حزب الشرق الديمقراطي بقيادة د. أمنة ضرار

مشاركة المرأة السودانية على مستوى الجهاز التنفيذي:

إن مشاركة المرأة في الجهاز التنفيذي تدرجت منذ منتصف القرن الماضي حتى بلغت ذروتها خلال العقد الماضي، هذا الجدول يقدم نموذج فقط للحكومة في 2014م وقد زاد عدد النساء في الجهاز التنفيذي في

⁵⁹ مقابلة مع أحلام أحمد ابراهيم القيادية بالمؤتمر الوطني، 9 نوفمبر 2022م.

⁶⁰ نافست الاستاذة نهى النقر في انتخابات الولاية (حكام الاقاليم) في ولاية الخرطوم وهي العاصمة، إلا أنها لم تفز بالمقعد ولكنها كانت فاتحة خير للنساء في مجال المنافسة للمراكز التنفيذية العليا مثل ولاية الولايات.

⁶¹ مقابلة مع نهى النقر، 8 نوفمبر 2022م.

⁶² د. ميادة سوار الذهب شغلت منصب معتمد برئاسة ولاية الخرطوم في الفترة من 2017-2019م.

⁶³ مقابلة مع ميادة سوار الذهب، 7 نوفمبر 2022م.

⁶⁴ - أستاذة أميرة أبو طويلة شغلت منصب معتمد برئاسة الولاية بولاية الخرطوم، ورئيس تنسيقية نساء الأحزاب السياسية.

⁶⁵ - مقابلة مع الاستاذة اميرة أبوظويلة 7 نوفمبر 2022م.

⁶⁶ - د. شذى عثمان عمر، الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، 4. 12. 2022م

الحكومة التي تلتها بعد الحوار الوطني الذي استمر من 2014 حتى 2019م ولو أحصل على إحصاءات موثوقة.

الجدول أدناه يوضح مشاركة المرأة في الحكومة الاتحادية 2014م :

السلطة التنفيذية	العدد الكلي	رجال	نساء	نسبة النساء
الوزراء	29	24	5	18 %
وزراء الدولة	33	31	2	6.06 %
الوكلاء	27	25	2	7.41 %

المصدر: وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، الإدارة العامة للمرأة والأسرة، التقرير الوطني بكين +20، ، الخرطوم مايو 2014م
كما يوجد عدد (13) وزيرة ولائية على مستوى السودان في تلك الفترة.

التوصيات

- توصي الورقة بدعم التنسيق بين النساء في الأحزاب السياسية المختلفة لوضع استراتيجية عمل من أجل الإدماج الكامل للنوع الاجتماعي في منظومة التشريعات والقوانين لتعزيز مشاركة المرأة السودانية في الحياة السياسية ورفعها الى واضعي السياسات العامة، وذلك عن طريق تنشيط منظومة نساء الأحزاب السياسية وهي منظومة لتنسيق الأدوار بين نساء الأحزاب السياسية والتدريب وتبادل الخبرات.
- عدم حصر المشاركة السياسية بالمشاركة في البرلمان والجهاز التنفيذي فقط بل يجب أن تمتد الى النشاط الاقتصادي ومجالس إدارات الشركات الكبرى بالبلاد والمشروعات الاقتصادية الكبرى وجميع مؤسسات وضع السياسات العامة بالبلاد من مراكز دراسات استراتيجية وجهات استشارية.
- والمشاركة في المفاوضات المختلفة في مجالات التعاون بين السودان ودول العالم والمنظمات الدولية والاقليمية.
- المشاركة الفاعلة في سياسات واستراتيجيات توجهات الدولة أثناء وبعد انتهاء الفترة الانتقالية.
- المشاركة في صناعة الدستور الدائم للبلاد في كافة مراحلها.
- المشاركة في مفاوضات السلام مع الحركات المسلحة من الطرفين الطرف الحكومي وطرف الحركات المسلحة وصناعة السلام في البلاد.
- زيادة التدريب النوعي في قطاع المرأة لسد الفجوة بين نسبة عدد النساء في الاحصاء السكاني ونسبة المشاركة في الفضاء العام.
- تطوير مفهوم المشاركة في الفضاء العام بحيث لا يصبح هو الوظيفة العامة فقط بل يصبح القدرة على التأثير في المجتمع عموماً من خلال أي نشاط يعمل على بناء مجتمع فاعل وقادر على الفعل.

المراجع والمصادر

المقابلات: مقابلة مع:

1. الدكتورة أمنة ضرار، رئيسة حزب الشرق الديمقراطي، 8 نوفمبر 2022م.
2. أ. إحسان عيسى القيادية بحزب الأمة، 6 نوفمبر 2022م.
3. د. أحلام أحمد ابراهيم القيادية بالمؤتمر الوطني، 9 نوفمبر 2022م.
4. الاستاذة. أم سلمة الصادق المهدي، حزب الأمة، 6 نوفمبر 2022م.
5. الاستاذة اميرة أبوطويلة، القيادية بحزب الأمة 7 نوفمبر 2022م.
6. د. ميادة سوار الذهب، رئيسة الحزب الليبرالي الديمقراطي، 7 نوفمبر 2022م.
7. الاستاذة اشراقه سيد محمود، القيادية بالحزب الاتحادي الديمقراطي، 4 نوفمبر 2022م.
8. الاستاذة أسماء حسن الترابي، نائبة أمينة النساء بحزب المؤتمر الشعبي، 4 نوفمبر 2022م.
9. الاستاذة نهى النقر، القيادية بحزب الأمة بقيادة مبارك الفاضل المهدي، 8 نوفمبر 2022م.
10. د. رجاء حسن خليفة، القيادية بمؤتمر الوطني، 22 سبتمبر (2022).
11. د. شذى عثمان عمر، القيادية بالحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل 4 ديسمبر 2022م.

الوثائق :

- ❖ اتفاقية السلام بين حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان بقيادة جون قرنق والتي انتهت بانفصال جنوب السودان في 2011م.
- ❖ اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979م.
- ❖ المفوضية القومية للانتخابات، التقرير الأول حول الانتخابات عامة 2010م.
- ❖ المفوضية القومية للانتخابات، قانون الانتخابات القومية لسنة 2008م، المعدل 2011م والمعدل 2014م،
- ❖ النظام الاساسي لحزب الشرق الديمقراطي.
- ❖ النظام الاساسي للمؤتمر الشعبي، الخرطوم 2014م.
- ❖ التقرير النهائي للانتخابات العام 1986م.
- ❖ بنك المعلومات السوداني 1986م، تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان: 317.
- ❖ تقرير التنمية البشرية 2007-2008م الجدول 29: 334، الجدول 33: 338.
- ❖ تقرير وضع المرأة، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعية 2010م.
- ❖ دستور جمهورية السودان الننتالي 2005م، [دستور جمهورية السودان الانتقالي لعام 2005 - ويكي مصدر \(wikisource.org\)](#)
- ❖ الدستور الدائم لجمهورية السودان 1973، [الدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية لسنة 1973 - ويكي مصدر \(wikisource.org\)](#)
- ❖ دستور جمهورية السودان لسنة 1998م، [دستور جمهورية السودان لسنة 1988 - ويكي مصدر \(wikisource.org\)](#)
- ❖ قانون الانتخابات لسنة 2007م، 2011م، 2014م، 2018م

❖ وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، الادارة العامة للمرأة والاسرة ، التقرير الوطني بكين 20+، ، الخرطوم مايو 2014م.

الكتب:

- ❖ البكري، عفاف إبراهيم (2010)، السياسة القومية لتمكين المرأة: التقدم المحرز والتحديات، الخرطوم، وزارة الرعاية الإجتماعية
- ❖ البطحاني، عطا الحسن (2011)، ازمة الحكم في السودان (ازمة هيمنة ام هيمنة ازمة)، جامعة الخرطوم، الطبعة الاولى، السودان، ص 251- 243.
- ❖ ابو شوك، احمد ابراهيم والفتاح عبد الله عبد السلام (2008)، الانتخابات البرلمانية في السودان 1953-1986، مركز عبد الكريم ميرغني، 25.
- ❖ أحمد صلاح، سهير، وراوية الفاضل شريف (2019)، تطور ومستقبل المشاركة السياسية للمرأة السودانية: الكوتة حاضراً ومستقبلاً دراسة تحليلية، مركز دراسات المرأة 2019م الخرطوم السودان.

البحوث:

- ❖ بدري، بلقيس وسامية الهادي النقر، الكوتة وانعكاساتها علي المشاركة الساسية للمرأة السودانية، المعهد الاقليمي للنوع والتنوع والسلام والحقوق ، جامعة الأحفاد، ام درمان، 2013م.
- ❖ بيبسرس، ايمان وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة العربية، جمعية نهوض والتنمية العربية، المشهرة برقم 3228، من غير تاريخ، آخر زيارة للانترنت 2013/12/31: 9.
- ❖ عبد العال، محاسن (2004)، مشاركة المرأة في العمل السياسي، المعهد الاقليمي للنوع والتنوع والسلام والحقوق بالتعاون مع جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية، وقائع مؤتمر المرأة السودانية، التحديات و استشراف المستقبل، جامعة الاحفاد للبنات، أم درمان.

أوراق العمل:

- ❖ أحمد صلاح، سهير ، رجاء حسن خليفة، النهوض بتعليم المرأة في السودان، ورقة مقدمة لمؤتمر منظمة اليونسكو بباريس 2016م
- ❖ العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب، نظام الكوتة والتمثيل النسبي والمشاركة المنصفة للمرأة السودانية في الانتخابات، اخر زيارة للموقع 2013/12/31م.
- ❖ بدري، أمنة الصادق (2002م) ، ورقة العمل الإقليمية حول النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، المركز الاقليمي للأمن، عمان، الأردن.
- ❖ بدري، بلقيس، الحصة الانتخابية للمرأة في قانون الانتخابات المرتقب في السودان، في الفترة قبل الانتخابات، المعهد الاقليمي للنوع التنوع والسلام والحقوق، جامعة الأحفاد، آخر زيارة للموقع 2013/12/31م.
- ❖ عبد الحليم، عواطف مصطفى، مشاركة المرأة السودانية لمواقع اتخاذ القرار، الندوة الإقليمية (النوع، التنمية في علاقات شراكة و تشبيك) تونس 20-22/ 2002م.

- ❖ عبد الحليم، هالة (2008)، المرأة السودانية، اوراق و مداولات حول مبادرة المجتمع المدني للسلام حول اتفاقية السلام الشامل، 77.
- ❖ سالم، محمد أحمد، نحو دور متميز للمرأة في وضع الدستور القادم، آخر زيارة للموقع 2013/12/31م.
- ❖ سالم، محمد أحمد 2007، قوانين الانتخابات وتنظيم الحياة السياسية، الانتخابات، تحرير الطيب حاج عطية، جامعة الخرطوم، معهد أبحاث السلام.
- ❖ كوكو، نعمات، الانتخابات في السودان الفرص و التحديات، المعهد الاقليمي للنوع والتنوع والسلام والحقوق، في الفترة قبل الانتخابات.
- ❖ كوكو، نعمات، المشاركة السياسية وقضايا النوع: اطار نظري- مفاهيمي، مركز الجندر للبحوث والتدريب، 2007م.
- ❖ جاد، سوسن الكوتة الانتخابية للنساء، بدون تاريخ
- ❖ www.carim.org/public/polsoc texts/PO3EGY1611_1362.pdf
- ❖ تاريخ الانتخابات في السودان، تاريخ الانتخابات في السودان - وزارة الإعلام (mininfo.gov.sd).

الدراسات:

- ❖ التمكين السياسي للمرأة المصرية (هل الكوتة هي الحل؟)، معهد لدراسات السلام والتنمية وحقوق الانسان، 2013.
- ❖ www.maatpeace.org www.maat-law.org /
- ❖ مركز القدس للدراسات السياسية، الانتخابات والتحويلات الديمقراطية في العالم العربي خطوة الي الامام أم خطوة الي الوراء، عمان، الاردن، 2009، 87.
- ❖ اللجنة العليا للانتخابات، حزب الأمة القومي، انتخابات ابريل 2010 في الميزان، حزب الأمة القومي، 2010: 19-48

الدوريات:

- ❖ الخضرمي، سوسن صالح، نظام الكوتة النسائية، جريدة الجمهورية الالكترونية، 2007م، آخر زيارة للموقع <http://www.algomhoriah.net/atach.php?id=83862013/12/31>
- ❖ النوراني، تيسير، "المشاركة السياسية للمرأة السودانية/ الفرص و التحديات، احترام: المجلة السودانية لثقافة حقوق الانسان و قضايا التعدد الثقافي، العدد 12، 2010م.
- ❖ النوراني، تيسير، تقييم تجربة الكوتة في الانتخابات 2012، مجلة النساء، العدد 28، العام 2010، التي تصدرها جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية، جامعة الأحفاد، أم درمان، 38
- ❖ الأمين، نفيسة أحمد، المرأة السودانية وانتخابات 2010 مجلة النساء، العدد 28، العام 2010، التي تصدرها جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية، جامعة الأحفاد، أم درمان، 11.

- ❖ الهاشمي، سامية و مضوي غلبة، الكوطة النسائية في قانون الانتخابات القومية لسنة 2010، **مجلة النساء**، العدد 27، الكوطة النسائية، التي تصدرها جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية، جامعة الأحفاد، أم درمان، 2010: 57.
- ❖ بدري، بلقيس، الحصص الانتخابية للمرأة في قانون الانتخابات المرتقب في السودان، احترام: المجلة السودانية لتقافة حقوق الانسان و قضايا التعدد الثقافي، العدد 9، 2008م.
- ❖ سلسلة اصدارات الدستور في حياتنا، المرأة والدستور في السودان، الكتاب الرابع، المعهد الاقليمي للتنوع والسلام والحقوق، جامعة الأحفاد، ام درمان، 2013م، 65.
- ❖ حسين، علوان البيج، المشاركة السياسية والعملية السياسية، **المستقبل العربي**، السنة 20، العدد 223 (أيلول /سبتمبر 1997).
- ❖ حباشة، خديجة، التمكين السياسي للمرأة في فلسطين، المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية خطوة ضرورية نحو الاصلاح السياسي في الوطن العربي، 2004م.
- ❖ مهدي، سميرة حسن (2008)، **وضع المرأة في الأحزاب السياسية العقبات والرؤية المستقبلية**، اوراق مؤتمر المرأة السودانية 2008م.